المناولة وأهميتها ومدى تطورها

الأستاذة/ السبتي وسيلة(*)

Dans le cadre des politiques de développement total et équilibre et pour l'amélioration de la compétition de l'économie nationale et aussi l'intégration dans l'économie internationale par l'adhésion dans l'OMC, apparaître la sous-traitance comme un mécanisme efficace et dynamique pour la réalisation de complémentarité industriel, comme il peut aider à l'augmentation des PMEs PMIs qui accomplissent les grandes industries.

Alors, qu'est ce que la sous-traitance? quelle est sa situation actuelle?

- **Pour répondre ces problématiques en va essayé de toucher les axes suivants :**
  - **L'éventuelle situation des PMEs PMIs en algerie**
  - **Qu'est ce que la sous-traitance.**
  - **La situation actuel de la sous-traitance et ces horizons.**

تـــمهيد:

تعتبر المناولة أداة تنمية اقتصادية بالغة الأهمية من خلال كونها تساهم مساهمة فعالة في تكثيف النسيج الصناعي خاصة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تمتاز بقدرة التأقلم السريع مع التحولات والتغيرات التي قد يشهدها النشاط الاقتصادي لذلك سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية التطرق لأهمية المناولة كأسلوب يرفع من تنافسية الاقتصاد الوطني، كما أنها تعتبر من أهم الحوافز التي تجلب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية من خلال المحاور التالية:

أولا: واقع تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

ثانيا: ماهية المناولة.

ثالثا: واقع و آفاق المناولة في الجزائر.

(*) كلية العلوم الاقتصادية والتسيير - جامعة محمد خيضر - بسكرة - الجزائر.

أولا: واقع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

١- ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن إعطاء مفهوم واضح وموحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل نهائي ووضع الحدود الفاصلة بينها وبين باقي المؤسسات الأخرى خاصة بعد انتشار المصطلح انتشاراً واسعاً في مختلف دول العالم يعتبر بغاية الأهمية، و لكن في الواقع هذا المصطلح لا يزال يكتنفه الغموض في تحديد معناه يرجع إلى الاختلاف الكبير في طبيعة النظرة التي يتبناها كل طرف في تحديد دور هذه المؤسسات وسبل النهوض بها وترقيتها.

لذا نعرض بعض تعار يف الدول والمجموعات كما يلي:

١-١- تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:

لقد تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة بالاعتماد على معيار حجم المبيعات و عدد العمال كما يلي[١]:

- المؤسسات الخدماتية و التجارية بالتجزئة: من ٠١ إلى ٠٥ مليون دولار أمريكي.
- مؤسسات التجارة بالجملة: من ٠٥ إلى ١٥ مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.
- المؤسسة الصناعية: عدد العمال ٢٥٠ عامل أو أقل.

١-٢- تعريف اليابان[٢]:

تعتمد اليابان على المعايير الكمية المتمثلة في رأس المال و عدد العمال بحيث تعتبر المؤسسة صغيرة أو متوسطة إذا كان رأس مالها المستثمر ١٠٠ مليون ين ولها أقل من ٣٠٠ عامل.

١-٣- تعريف فرنسا[٣]:

تعتمد على معيار رأس المال و عدد العمال حيث تعرف بأنها كل مؤسسة يتراوح عدد عمالها من ١٠ إلى ٥٠٠ عامل و رأس مال أقل من ٥ ملايين فرنك.

١-٤- تعريف الهند[٤] :

قامت الحكومة الهندية عام ١٩٦٧ بالاعتماد على رأس المال وحده في تعريف المؤسسات الصغيرة و ذلك إذا لم يتجاوز رأس مالها ٧٥٠ ألف رويدة دون وضع حد أقصى لعدد العمال.

١-٥- تعريف الاتحاد الأوروبي[٥] :

هذا التعريف يعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كل مؤسسة :

- تشغل أقل من ٢٥٠ عامل.
- رقم أعمالها السنوي ٤٠ مليون أورو أو ميزانيتها السنوية لا تتعدى ٢٧ مليون أورو.
- تتسم بمعايير الاستقلالية معنى ذلك امتلاك المؤسسة على الأقل ٢٥٪ من رأس المال.

١-٦- تعريف الجزائر[٦] :

حسب نص القانون الصادر في ١٢/١٢/٢٠٠١ المرقم بـ ٠١-١٨- فالمادة الرابعة من هذا القانون تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها بأنها : مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات التي :

- تشغل من ٠١ إلى ٢٥٠ شخص.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ٢ مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية ٥٠٠ مليون دينار كما تستوفي معيار الاستقلالية.

٢- مكانة ومساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني :

أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رافدا حقيقيا للتنمية الدائمة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها قطاعا منتجا للثروة و فضاء حيويا لخلق فرص العمل.

٢-١- مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

أن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة مكانة هامة في الاقتصاد الوطني، بحيث

أنها في تزايد مستمر وتسيطر على جل القطاعات تقريبا وهذا ما تبينه الإحصائيات التالية :

جدول رقم (٠١) : أهم قطاعات النشاط من حيث عدد المؤسسات لسنة ٢٠٠٥ .

قطاع النشاط	عدد المؤسسات	النسبة
البناء و الأشغال العمومية	٨٠٧١٦	٣٢,٨٣
التجارة	٤٢١٨٣	١٧,١٦
النقل و المواصلات	٢٢١١٩	٠٩
خدمة العائلات	١٨١٤٨	٠٧,٣٨
الفندقة و الإطعام	١٥٠٩٩	٠٦,١٤
صناعة المنتجات الغذائية	١٤٤١٧	٠٥,٨٦
خدمات المؤسسات	١٢١٤٣	٠٤,٩٤
القطاعات الأخرى	٤١٠١٧	١٦,٦٨
المجموع	٢٤٥٤٨٢	١٠٠

المصدر : نشرية المعلومات الاقتصادية - مديرية المنظومات الإعلامية و الإحصائية بوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لسنة ٢٠٠٥ بيان رقم ٤٠٨ ص ١٤ .

كما هو مبين من الجدول فان نسبة ٨٣٪من نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينحصر في ٠٧ قطاعات و ١٧٪ موزعة على باقي القطاعات.

٢-٢- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني :

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوراً بارزاً في التطور الاقتصادي والاجتماعي وهذا لقدرتها الهائلة في المزج بين النمو الاقتصادي وخلق مناصب الشغل، كما يتضح جلياً أن هذه المؤسسات تشكل أيضاً عاملاً أساسياً لتحقيق تطور اقتصادي عام ومستديم.

٢-٢-١- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطور رقم الأعمال :

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطوير رقم الأعمال و يرجع هذا

التطور إلى زيادة عدد المؤسسات و كذا الدخول في مجال الإنتاج لعدة مصانع، يمكن ملاحظة تطور رقم الأعمال حسب الفروع لسنتي ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠ كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (٠٢) : تطور رقم الأعمال حسب الفروع لسنتي ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠

فروع النشاط	رقم الأعمال		نسبة التطور٪	نسبة المساهمة ٪
	١٩٩٩	٢٠٠٠		
الصناعات الغذائية	٣٨٢٢٧٨٨٩	٤٧١١٥٢٣٠	٢٣	٥٣,٨٢
الكيمياء والصيدلة	١٢٠٩١٧٣٧	١٤١٦٩١٦٧	١٧	١٦,١٨
مواد البناء	٦٩٤٨٣٧٨	٨٦٢٠٩٢٣	٢٤	٠٩,٨٥
الخشب والورق	٤٧٠١٨١٧	٦٠١٩٤٩١	٢٨	٠٧,٠٠
النسيج والجلود	٣٥٦٥٠٥٠	٣٩٩٦٤١٤	١٢	٠٤,٥٠
الكهرباء والإلكترونيك	٣٤٥٤٢٤١	٣٠٧١١٤٥	١١	٠٣,٥٠
المعادن	٢٠٥٧٢٤٥	٢٥٢٩٧٣٤	٢٣	٠٣,٠٠
الميكانيك و الحديد	١٨٨٤٩٨٠	٢٠١٢٥٧٨	٠٧	٠٢,٢٩
المجموع	٧٢٩٣١٣٧٧	٨٧٥٣٤٦٧٩	٢٠	١٠٠

Source: rapport sur l'états des lieux de secteur PME. ministère de PME, juin 2000, p.09

يتضح من خلال الجدول إن رقم الأعمال قد سجل تطوراً معتبراً خاصة على مستوى الورق والخشب وذلك بـ ٢٨٪ في نشاط الخشب والورق و٢٤٪ في مواد البناء و٢٣٪ في نشاط الصناعات الغذائية و المعادن أما باقي القطاعات فقد سجل نمواً محدوداً خاصة في قطاع الميكانيك و الحديد ، بينما سجل انخفاضاً في قطاع الكهرباء والإلكترونيك لأنه يتطلب تكنولوجيا عالية و استثمارات ضخمة و هذا ما لا يتوفر في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٢-٢-٢- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام :

يشتمل الناتج الداخلي الخام على كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية خلال فترة محددة عادة ما تكون سنة سواء باستخدام عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين المقيمين أو الأجانب.

لقد كانت مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام معتبرة، حيث بلغت سنة ١٩٩٩ في الولايات المتحدة الأمريكية ٥٠٪، أما في فرنسا فقد بلغت ٥٦٪، اليابان ٥٧٪ وكندا ٤٣٪[٧]، أما في الجزائر حسب الديوان الوطني للإحصائيات فان مساهمة القطاع الخاص تقدر بـ ٥٢,٦٪ خلال سنة ١٩٩٩ من الناتج الداخلي الخام و إذا ما استثنينا المحروقات تصل هذه النسبة إلى ٧٣,٥٪ أما سنة ٢٠٠٠ فان مساهمة هذا النوع من المؤسسات وصل ٧٥٪ و هذا خارج نطاق المحروقات، و الجدول التالي يوضح تطور الناتج الداخلي حسب القطاعين العام والخاص خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٤)

جدول رقم (٠٣) : تطور الناتج الداخلي حسب القطاعين العام و الخاص خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤ . الوحدة : مليون دينار

السنة	٢٠٠٠		٢٠٠١		٢٠٠٢		٢٠٠٣		٢٠٠٤	
القطاع	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
العام	٤٥٧,٨	٢٥,٢	٤٨١	٢٣,٥	٥٠٥	٢٣,١	٥٥٠٦	٢٢,٩	٥٩٨	٢١,٧
الخاص	١٣٥٦,٨	٧٤,٨	١٥٦٠	٧٦,٥	١٦٧٩,١	٧٦,٩	١٨٨٤,٢	٧٧,١	٢١٤٧	٧٨,٣
المجموع	١٨١٤,٦	١٠٠	٢٠٤١	١٠٠	٢١٨٤,١	١٠٠	٢٤٣٤,٢	١٠٠	٢٧٤٥	١٠٠

المصدر : نشرية المعلومات الاقتصادية - مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائية بوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة - بيان رقم ٠٨ ، ص ٣٤ .

نلاحظ من خلال الجدول إن القطاع الخاص والذي يمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساهم بنسبة عالية في الناتج الداخلي الخام مقارنة مع القطاع العام، ففي سنة ٢٠٠٠ ساهم بنسبة ٧٧,٤٪ وهو ما يعادل ١٨٨٤,٢ مليون دينار جزائري.

لقد مثلت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سنة ١٩٩٠ قرابة ٤٠٪ من القيمة المضافة[٨] فقد ساهمت بما يقارب ٨٠٪ من القيمة المضافة في أنشطة الخدمات و٦٥٪

من التجارة، كما ساهمت في نفس السنة بـ ٢٠٪ في الصناعة خارج المحروقات و٢٠٪ في قطاع الأشغال العمومية والبناء[٩].

٢-٢-٣- مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل:

إن إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة سيؤدي إلى تخفيض البطالة خاصة وأن هذه المؤسسات لا تعتمد على تكنولوجيا عالية وعلى رأس مال كبير كما أنها تتميز بسهولة الإنشاء ومرونة التنظيم وحسب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة ٢٠٠٥ بلغ ٢٤٥٤٨٢ وتشغل ٨٨٨٨٢٩ عامل، و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٠٤): توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الفئة لسنة ٢٠٠٥.

نوع المؤسسة	عدد العمال في الفئة	عدد المؤسسات	النسبة ٪	عدد العمال	النسبة ٪
مصغرة	١-٩	٢٢٩٤٥٢	٩٣,٤٦	٣٧٩٨٧٣	٤٢,٧٣
صغيرة	١٠-٤٩	١٣٨٧٦	٠٥,٦٥	١٧٧٩٦٥	٢٠,٠٢
متوسطة	٥٠-٢٥٠	٢١٥٤	٠٠,٨٩	٣٣٠٩٩١	٣٧,٢٥
المجموع		٢٤٥٤٨٢	١٠٠	٨٨٨٨٢٩	١٠٠

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية- مديرية المنظومات الإعلامية و الإحصائية بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة- بيان رقم ٠٨، ص ٠٨.

تمثل المؤسسات المصغرة الصدارة في العدد إذ أنها تضم ٢٢٩٤٥٢ مؤسسة لسنة ٢٠٠٥ بنسبة تقدر بـ ٩٣,٤٦٪ من مجموع المؤسسات و تشغل ٣٧٩٨٧٣ عاملا بنسبة ٤٢,٧٣٪ من مجموع المؤسسات عدد العمال في القطاع فهيكلة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لا تختلف عن نظيرتها في الدول المتقدمة ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا حققت نجاحا كبيرا إذا كان عدد المؤسسات المصغرة يمثل ٩٣٪ و تشغل ٤٥,٧٣٪ من اليد العاملة و هي تسيطر على جل القطاعات الاقتصادية[١٠].

٢ـ٢ـ٤ـ مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تشجيع المبادرات الفردية وظهور منظمين جدد :

إن الممارسات الاحتكارية للدولة التي ميزتها في السابق أدى إلى تقلص المبادرات الفردية، و بعد انتقال الجزائر إلى اقتصاد السوق الذي يتميز بانعدام القيود سمح هذا بظهور باحثين جدد يطمحون إلى تجسيد أفكارهم و جعلها تطبق على أرض الواقع، ويبقى هذا القطاع المجال المفضل لهؤلاء الباحثين لتجسيد أفكارهم نظراً للسهولة التي يتميز بها إنشاء هذه المؤسسات.

٣ـ الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة داخل نسيج الاقتصاديات المعاصرة لما لها من أهمية جوهرية في تنشيط الاقتصاد القوي وتحقيق التطور الهيكلي والتقدم ورعاية الابتكارات التكنولوجية ناهيك عن دورها الذي لا يذكر في مجال محاربة البطالة، فمثلا تطور الاقتصاد الأمريكي كان نتيجة جهود المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فمعظم الشركات المتواجدة في الوقت الحاضر بما في ذلك الشركات المشمولة في قائمة (فور تشين) التي تضم أكثر من ٥٠٠ شركة صناعية بالإضافة إلى أن اكبر و أشهر المتاجر الكبرى أسسها المنضمون برؤوس أموال محدودة فقد كان (سويفت) جزارا و(فورد) ميكانيكيا ....الخ

لذلك فان المؤسسة التي تعتبرها اليوم صغيرة قد تشق طريقها لتصبح مؤسسة كبيرة في الغد ، لهذا تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أحد مفاتيح التنمية الاقتصادية المستدامة.

إن النظام الاقتصادي الجديد صار يفرض على المؤسسة القدرة على التحكم في التقنية و امتلاك التكنولوجيا بالإضافة إلى الجوانب الأخرى المالية والبشرية، وتعتبر المناولة أحد أهم الخيارات المتوفرة للمؤسسة لما لها من دور في تنمية الاختصاص الذي يمكنها من اكتساب قدرات تنافسية سواء كان ذلك بجودة المنتوج أو بقدرة هياكلها و وسائلها على التأقلم مع متطلبات المحيط، هذه المتطلبات التي تؤثر على

التكلفة و بالتالي على سعر المنتوج الذي يعتبر مع الجودة من ابرز شروط المنافسة في الأسواق.

ثانياً: ماهية المناولة

رغم الانتشار الكبير لهذا الأسلوب عبر العالم، و أخذه لأشكال متعددة، فإنه لا يوجد تعريف متفق عليه بشأن المناولة، و في غياب ذلك حاولت العديد من المنظمات و الهيئات تعريف المناولة، سنتطرق لها كما يلي:

١- مفاهيم متعددة للمناولة:

١-١- تعريف هيئة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:

تعرف هذه الهيئة المناولة على أنها: «أسلوب أو نموذج فعال لتنظيم الإنتاج الصناعي، وهي عبارة عن تعاون بين عدة وحدات في عملية إنتاج متكاملة، تتطلب عقدا بين جانبين، الجانب الأول يمثل الأمر بالأعمال، والذي يعهد إلى مؤسسة أو أكثر تمثل الجانب الثاني من العقد وتسمى مناولة، إنتاج قطع أو مكونات جزئية أو تقديم خدمات صناعية ضرورية في إنتاج المنتوج النهائي، والتي تتوافق مع مواصفات المؤسسة الآمرة»[١١].

١-٢- تعريف اللجنة الأوروبية للمناولة[١٢]:

ترى هذه اللجنة أنه: «لدينا علاقة مناولة كلما تدخلت مقاولة ما (كثيرا ما تكون صغيرة أو متوسطة الحجم)، وتسمى مناولة لفائدة مقاولة أخرى (غالبا ما تكون كبيرة الحجم) وتسمى آمرة بالأعمال في عملية بلورة أو تصنيع منتوج معين أو أجزاء منه، على أساس مخططات وبيانات تقنية يوفرها الآمر بالأعمال، مع بقاء المسؤولية الاقتصادية النهائية على هذا الأخير».

١-٣- تعريف الجمعية الفرنسية للمواصفات[١٣]:

«تعتبر المناولة كل عملية تساهم في مرحلة معينة من مراحل الدورة الإنتاجية لمنتوج معين من خلال: تصميم المنتوج أو تصميم جزء أو عدة أجزاء أو الصيانة والتي تعهد بانجازها مقاولة تسمى آمرة بالأعمال إلى مقاولة أخرى تسمى مستلمة

للأعمال أو مناولة، حيث تلتزم هذه الأخيرة في انجاز هذه المرحلة بالتوجيهات والاتفاقات و كذا الخصائص التقنية المحددة من طرف الآمر بالأعمال» .

٢- أهمية المناولة بالنسبة للمؤسسات و الاقتصاد الوطني :

٢-١- أهمية المناولة بالنسبة للمؤسسات:

يعتبر أسلوب المناولة ذو أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسات بشقيها الآمرة منها والمناولة حيث إن أكبر هاجس يهدد بقاء المؤسسة وتطورها هو المنافسة التي تفرض عليها تحسين تنافسية منتجاتها أو الانسحاب من السوق جزئيا أو كليا، ولتفادي الخيار الأخير تلجأ المؤسسات إلى استخدام بعض الأساليب والآليات التي من شأنها أن ترفع الميزة التنافسية لمنتجاتها و بالتالي المحافظة أو الزيادة من حصتها في السوق.

تأتي المناولة في مقدمة هذه الأساليب حيث أنها تعمل على الإسهام في تنمية علاقات التعاون والتبادل والتنسيق بين الصناعات الصغيرة و المتوسطة المنتجة للمكونات، قطع الغيار والخدمات و بين الصناعات الأساسية للمستهلكين لهذه المنتجات، كما أن المناولة توفر للمؤسسات فرص التطوير والجودة مع الضغط على التكاليف نتيجة للتخصص و يقسم العمل، فبالنسبة للمؤسسات الآمرة تستفيد من المناولة في زيادة جودة المنتوج النهائي نتيجة جودة المنتجات الوسيطية و كذلك تخفيض تكاليفه نظرا لانخفاض التكاليف الثابتة بسبب التقليل من الحيازة على الاستثمار.

كذلك فان المناولة توفر للمؤسسات الآمرة إمكانية الاستفادة من التطور التكنولوجي التي تتميز به المؤسسات المناولة وخاصة منها المتخصصة في البحث والتطوير، بالإضافة إلى أن المناولة توفر لها التركيز على نشاطها الأساسي، كما أن المناولة المحلية تضمن للمؤسسات الآمرة توفير المنتجات التي تحتاج إليها دون اللجوء إلى استيرادها من الخارج، أما بالنسبة للمؤسسات المستلمة للأعمال فهي تضمن لها تصريف منتجاتها نحو الآمرين بالأعمال، وكذا الحصول على مساعدات مالية، تقنية ونفسية تدعم بنائها وتطورها.

وفي الأخير يمكن القول بأن المناولة لها أهمية كبيرة في تقوية القدرة التنافسية للمؤسسة وتحسين مردوديتها ، كما يمكن الإشارة إلى أن كثيرا من الصناعات لا غنى لها عن أسلوب المناولة ضمن نشاطها مثل الصناعات الميكانيكية والالكترونية...الخ

٢-٢- أهمية المناولة بالنسبة للاقتصاد الوطني[١٤] :

تعتبر المناولة أداة تنمية اقتصادية بالغة الأهمية من خلال كونها تساهم مساهمة فعالة في تكثيف النسيج الصناعي خاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما يجعلها تلعب دوراً بارزاً في استقطاب وتوزيع الشركات الكبيرة داخل المناطق الجغرافية من خلال أسواق المنتجات الوسيطية مركزة من حيث الطلب ومنتشرة من حيث العرض.

وبالتالي الوصول إلى تنمية جهوية متوازنة و مستديمة، وكذا تحقيق التكامل بين القطاعات الصناعية والاستغلال الأمثل لمساحات الإنتاج من خلال التنازل عن النشاطات الثانوية لفائدة مؤسسات مناولة والتركيز على النشاطات الرئيسية، كما أنها تساهم في رفع مستوى الرفاهية الاجتماعية من خلال تخفيض نسبة البطالة بزيادة فرص التشغيل.

فقطاع المناولة إذا يعد مصدراً أساسياً لتزويد مختلف فروع الإنتاج الصناعي بمتطلباته من المكونات والقطع والخدمات وغيرها ، مما يجعل منه عنصرا أساسيا للتنمية الصناعية بدون منازع.

كما أن التخصص الناتج عن توزع وكثرة المؤسسات المناولة يؤدي بالضرورة إلى الرفع من جودة و تنافسية المنتوج الوطني بما يضمن لهذا الأخير حصة معتبرة في السوق المحلية وحتى في السوق الأجنبية.

وتعتبر المناولة من أهم الحوافز التي تجلب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، حيث نجد أن لهذه الأخيرة ميزة نسبية في إنتاج المنتوجات المكثفة بالعامل البشري، وهو ما يدفع الشركات العالمية الكبيرة إلى فتح فروع لها بهذه الدول

لإنتاج المكونات والأجزاء المكثفة باليد العاملة، وذلك بقصد رفع العوائد بتخفيض تكلفة الإنتاج.

ومن جانب آخر فان المناولة توفر على الدولة العملة الصعبة المنفقة على استيراد المنتجات التي يمكن إنتاجها داخليا بتكريس آلية المناولة، كما أنها تمتاز بمرونة في المعاملات و سرعة في الانجاز بما يسهل للاقتصاد الوطني مواكبة التقدم والمنافسة الدولية.

٢- تطور المناولة (أشكالها وميادينها):

٢-١- تطور المناولة:

أخذ مفهوم المناولة الصناعية يتعمق في الدول الصناعية بعد أن ظهرت أهمية هذا النشاط في هذه الدول، و يمكن استعراض تطور المناولة من خلال مراحل التطور التالية:

١٩٦٠: المناولات الكبرى كانت منذ القدم عبر العالم.

١٩٧٠: انفجار الطلب و ظهور المناولة الحجمية و ظهور المعارض المتخصصة كالميداست بفرنسا.

١٩٨٠: أصبحت سوق المناولة معقدة أكثر فأكثر مع ظهور:

- ✓ البحث و التنمية.
- ✓ الاستثمار في أدوات الإنتاج المتطورة.
- ✓ إدخال الجودة و ارتفاع التكلفة و بالتالي بروز المناولة التخصصية.
- ✓ بروز النماذج اليابانية للتسيير الإنتاجي القائمة على المفهوم الإنساني وتقوية علاقات التعاون بين الشركاء.

١٩٩٠: بداية اعتماد المناهج اليابانية في التدبير الصناعي.

إعادة تنظيم التبادل الصناعي و ظهور مختلف مستويات المناولة (التغطية المالية وعامل الحجم).

١٩٩٤ إلى الآن : المناولة التخصصية أصبحت هي القاعدة العامة وعلى المناولين أن يعتمدوا وظائف كانت من تخصصات المقاولات الكبرى مثل :

- ✓ البحث والتنمية، الاستثمار والتكوين، إدخال الإعلاميات والتبادل الإعلامي للمعطيات، ضمان الجودة.
- ✓ ارتفاع الحاجيات إلى الكفاءات و الموارد المالية، وكذا حجم التحويلات بين المناولين والآمرين بالأعمال.
- ✓ مرونة متزايدة في نظم الإنتاج وارتفاع وتيرة الابتكار.
- ✓ تخفيض أخطاء الإنتاج و آجال التسليم، وكذا الحد من ارتفاع التكاليف صار هو نموذج الاهتمام المشترك بين المناولين والآمرين بالاعمال.
- ✓ التوجه المتزايد إلى تشكيل التجمعات الصناعية أو تقلص عدد المناولين أو المزودين بالنسبة لكل آمر بالأعمال، حيث أن نظام المناولة أصبح يتوجه أكثر فأكثر إلى نحو تشكيل هيكل هرمي يستدعي فيه المقاول الآمر بالأعمال عدد من المناولين في المستوى الأول و إرجاء عدد كبير من المناولين إلى المستوى الثاني والثالث وهكذا.
- ✓ البحث المستمر و المتزايد عن شركاء وأعيان وقادرين على الاستجابة لمتطلبات المؤسسة وإقامة علاقات تعاون بين الشركاء قائمة على الثقة، الصدق والأمانة والخطر الوحيد الذي يهدد العلاقة هو تغيير النشاط.

٢-٣- أشكال المناولة وميادينها :

هناك أشكال عديدة للمناولة تختلف باختلاف :

❖ أسباب اللجوء إلى المناول وحسبه نجد :

أ- مناولة الطاقة (الحجم):

حيث يلجأ الآمر بالأعمال إلى هذا النوع من المناولة عند عدم كفاية الإنتاج لتغطية طلبات السوق وذلك نتيجة لمحدودية الطاقة الإنتاجية أو لوجود عطل على مستوى التجهيزات أدى إلى انخفاض الإنتاج وفي هذه الحالة نلاحظ أن المناول له تجهيزات تكافئ تجهيزات الآمر بالأعمال.

ب ــ مناولة التخصص:

هنا يكون سبب لجوء الآمر إلى المناول ليس لمواجهة زيادة على العرض و لكن بغية الاستفادة من التجهيزات و الكفاءات المتخصصة للمناول في الرفع من جودة المنتوج وبالتالي جودة المنتوج النهائي و ينقسم إلى شكلين هما :

ب١ـ المناولة الدائمة أو الهيكلية :

حيث إن بعض المؤسسات الآمرة بالأعمال تحتاج إلى المناول بصفة دائمة .

ب٢- المناولة الظرفية أو المتعلقة بالغرض : حيث نجد :

أن المقاول يسند إلى المناول مهمة معينة في ظروف أو فرص مؤقتة وينتهي الإسناد بانتهائها .

❖ جنسية المتعاقدين و الموقع الجغرافي .

✓ مناولة إقليمية أو دولية :

حيث أن المناول في هذا الشكل لا يملك نفس الجنسية مع الآمر بالأعمال دون النظر إلى حيز النشاط .

✓ مناولة محلية :

و هنا الآمر و المناول لهما نفس الجنسية وحيز النشاط .

✓ مناولة حسب الموقع :

في هذا الشكل يختلف المناول و الآمر بالأعمال في الجنسية ومكان ممارسة النشاط .

في الواقع أضحت المناولة تغطي فروعا مختلفة ومتداخلة من الأنشطة الصناعية، فالمناول الصناعي اليوم أصبح الشريك المزود بالأجزاء والمكونات والخدمات التي تدمج مع منتجات النشاط الرئيسي للمؤسسة الآمرة بالأعمال بغية الوصول إلى منتوج نهائي يطرح في السوق .

إذن فكل مساهمة في العملية الإنتاجية أو كل منتوج غير قابل للاستعمال

النهائي ينتهي إلى المناولة الصناعية ومن أهم الميادين التي تنشط ضمنها المناولة بكثرة نجد أربعة ميادين رئيسية وهي :

- الصناعة الميكانيكية.
- السباكة.
- البلاستيك والمطاط.
- الصناعات الالكترونية.

حيث إن هذه الميادين تمثل في الاتحاد الأوروبي نسبة ٧٢٪ من رقم الأعمال الذي تحققه المناولة الصناعية بالإضافة إلى قطاع البناء الذي يعتبر الميدان الحقيقي لنشاط المناولة.

ثالثاً: واقع وآفاق المناولة في الجزائر.

أمام التوجه الاقتصادي الجديد للبلاد نحو الخوصصة وتحرير التجارة الخارجية، ينبغي للمناولة أن تشغل مكانة هامة فيما يخص التنمية الصناعية، وبعد أن قمنا بتحديد معظم ملامح المناخ التي تنشط ضمنه المؤسسات المناولة باعتبارها مؤسسات صغيرة ومتوسطة، سنحاول أن نقوم بتحديد واقع المناولة في الجزائر وماذا ينتظر منها وكذا تحديد العراقيل التي تحول دون نجاح هذا المنهج بالشكل المطلوب في الجزائر، ومساهمته في الاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية الوطنية.

١ـ تطور المناولة في الجزائر :

١ـ١ـ مرحلة ما قبل الإصلاحات :

تركزت آلية المناولة في هذه المرحلة على إرادة بعض الكفاءات الموجودة داخل المؤسسات العمومية وقد كانت هذه الأخيرة في البداية تعتمد على منتجاتها فقط إضافة إلى ما كانت تستورده من الخارج ثم بدا يتسع نطاق ممارستها ليشمل المستوى الوطني أي التعامل مع مناولين وطنيين إضافة إلى الاستيراد .

وقد أشار التقرير التمهيدي للمخطط الرباعي الثاني من ١٩٧٤ـ١٩٧٧ في حديثه عن المؤسسات المناولة إلى أن هذه الأخيرة يمكن أن تلعب دوراً هاماً في تحقيق

الانسجام في عملية التصنيع خاصة مع توسيع مجال تدخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليشمل إنتاج السلع التحويلية، الأمر الذي يوسع من فرص اندماجه في الاقتصاد ، وينتظر أن يتحقق النسيج الاقتصادي والصناعي بفضل مساهمة المؤسسات المناولة في التطورات التالية :

- توسيع سوق الشركات و المؤسسات العمومية عبر استهلاكها للمنتجات نصف المصنعة وتامة الصنع .
- ارتفاع معدل التكامل الصناعي للمؤسسات الوطنية بفضل عملية المناولة .
- المساهمة في إحداث التكامل القطاعي ما بين فروع القطاع الصناعي وبين القطاعات الأخرى كالقطاع الفلاحي وقطاع السكن .

ويمكن الإشارة إلى أن اختيار المناولين الوطنيين كان يتم وفق معيارين يتمثل الأول في نوع المنتجات المراد إنتاجها والثاني حسب قدرات وكفاءات المناولين.

وللإشارة فقط فانه لم يكن هناك سياسة واضحة للمناولة، بل كانت تطبق بطريقة عشوائية حيث كان هناك غياب لكل أنواع التنسيق والتكامل بين الوحدات الداخلية للمؤسسات المناولة، كما انه لم تكن هناك سياسة مناولة خاضعة لمنطق اقتصادي واضح يمكنها من تحقيق أهداف الجودة و التنافسية .

هذا بالإضافة إلى كون النظام السائد في تلك الفترة لم يسمح ببروز مؤسسات صغيرة ومتوسطة مناولة وغير تابعة للقطاع العام بسبب تعقد شروط الاعتماد والضغوط الجبائية التي تمنع أي تمويل ذاتي للمؤسسة الخاصة، و بطبيعة الحال، أدت هذه الأوضاع إلى اعتماد الرأس مال الخاص أن يستثمر وفق الظروف والتوجهات السياسية، إذن فالمناولة في هذه الفترة عرفت تطورا ضعيفا رغم أنها تعتبر أحد مجالات النشاط المفضلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد سجل خلال الفترة الممتدة بين سنة ١٩٦٣ إلى سنة ١٩٨٨ انفصال بين القطاعات العمومية والخاصة مما جعلها عاجزة عن ربط علاقات شراكة في مجال المناولة.

١-٢- مرحلة ما بعد بداية الإصلاحات الاقتصادية :

انطلاق الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر يمكن إرجاعها إلى بداية الثمانينات عندما أصدرت وزارة التخطيط وثيقة تقيم فيها عشرية السبعينات، بعدها بدأت برامج إعادة الهيكلة في جانبها العضوي ثم في جانبها المالي، ومع بداية سنة ١٩٨٨ تم إعادة الاعتبار للاستثمارات الخاصة من خلال الإطار التشريعي والتنظيمي وكذا تقلص دور الدولة في النشاط الاقتصادي والذي يتجلى لنا من خلال إقرار إطار تشريعي يسمح بترقية الاستثمارات الخاصة وخوصصة المؤسسات العمومية، إضافة إلى ذلك فإن قانون الاستثمار ٢٥-٨٨ الصادر في ١٩ جويلية ١٩٨٨ كان له دور كبير في إعطاء دفع قوي لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بما فيها مؤسسات مناولة والسماح لها بالاستثمار في مجالات متعددة.

وفي تيار الإصلاحات الاقتصادية، اعتمدت الدولة سياسة الخوصصة حيث قامت بخوصصة و تقسيم العديد من المؤسسات العمومية خاصة الإنتاجية منها وقد طبقت إجراءات الخوصصة على أغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما فيها المناولة، فحجم هذه المؤسسات يساعد كثيرا إجراءات الخوصصة، فهي لا تشغل إلا عدداً قليلا من العمال ولا تحوز على أصول كبيرة، وبالتالي يمكن التنازل عنها بسهولة جزئيا أو كليا.

إن تقسيم و خوصصة المؤسسات العمومية أدى إلى ظهور العديد من المؤسسات المناولة كفروع للشركات الكبرى المخصخصة حجم هذه المؤسسات يسهل من تحكمها في تكاليف الإنتاج والتخزين وكذا تحسين نوعية منتجاتها وبالتالي يمكن للمناولة أن تساهم في تعميق الخوصصة وتسهيلها.

ومع بداية التسعينات و بالضبط سنة ١٩٩٢ عرف الاهتمام بأسلوب المناولة في الجزائر تطوراً ملحوظاً، حيث في هذه السنة تم تأسيس البورصة الوطنية للمناولة والشراكة والتي أعطت دفعا قويا في مجال إقامة علاقات المناولة.

وفي الواقع لم يكن هناك نص قانوني صريح يترجم اهتمام الدولة بقطاع المناولة ضمن الخيارات الإستراتيجية للنهوض بالقطاع الصناعي في الجزائر، وقد تم سد هذا

الفراغ نسبيا بإصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث نص على الاهتمام بالمناولة باعتبارها أحسن وسيلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أكثر النشاطات جلبا للاستثمار.

٢- آفاق و تحديات المناولة في الجزائر:

تعد المناولة وظيفة اقتصادية ترتبط نشأتها وتطورها ارتباطا وثيقا بوجود وحركية المؤسسات الهامة التي تلعب دور المحرك.

إن الموقع التكنولوجي هو الذي يولد وظيفة المناول ويعطي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة المناولة إمكانية الاندماج في برنامج إنتاج مؤسسة أكبر مع بقائها مستقلة، وأمام فتح الساحة الاقتصادية نحو منطقة تبادل حر ينبغي على المناولة أن تشغل مكانة ممتازة فيما يخص التنمية الصناعية، وتمثل المناولة وسيلة تطوير تكنولوجي وتنمية قطاع معين بنفس أهمية قطاع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة

والذي يعتبر واعدا بالإنعاش الاقتصادي والتقدم المستديم للنسيج الصناعي للمناولة تشجيع بروز أقطاب تحدث فرص العمل و الإبداع التكنولوجي، و يعد هذا شرطا أساسيا لمكافحة الفقر و البطالة ان ضغط مختلف الظواهر الاقتصادية أدى إلى إعادة تكوين صناعي وتجاهل فيما بين الصناعيين غير أن القدرة الصناعية الوطنية الهائلة وإمكانياتها والفرص والامتيازات التي من الممكن استغلالها ليست للأسف مستغلة إلا قليلا.

وفي جو الإنعاش الاقتصادي وإصلاح أداة الإنتاج وترقية سياسة إسناد النشاطات الفرعية للغير على البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة أن تشارك أكثر في من أجل الدخول في هذه الحركة الاقتصادية وذلك بأخذها مكانة طرف فاعل فيما يخص الدعم والمساعدة والاستشارة والاتصال الذي يعتبر أداة وسيطية حتمية في خدمة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

خاتمة:

إن التوجهات الجديدة للاقتصاد الوطني لها العديد من الآثار السلبية بسبب وجود عراقيل عديدة تقف أمام استكمال الإصلاحات وتجسيدها على أرض الواقع للنهوض بالقطاع الصناعي والذي يعتبر عصب الاقتصاد الوطني الذي يحتاج إلى كل الأساليب والآليات التي من شأنها دفع هذا القطاع نحو الأحسن من منطلق هذا الواقع أظهرت لنا هذه الورقة البحثية أهمية المناولة في الجزائر ومدى قدرتها على المساهمة في دفع عجلة التنمية الصناعية و تفادي الآثار السلبية للتحولات الاقتصادية.

الهوامش:

١ـ لخلف عثمان ـ دور الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية ـ (رسالة ماجستير غير منشورة) معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر١٩٩٥ ، ص,١١

٢ـ وثائق مقدمة من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة ,٢٠٠٣

3- Isabelle Filloussi-La Pme N SA Banque-Edition Performa. France 1989 .P 19.

٤ـ صفوت عبد السلام عوض الله ـ اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التنمية ـ القاهرة : دار النهضة العربية، ١٩٩٣ ، ص,٢١

5- Recommandation De La Commission Europeene Sur La Defenitionde La Pme (Extrait Mai 1996).

٦ـ الجريدة الرسمية : القانون رقم ٠١ـ ١٨ المؤرخ في ١٢ـ١٢ـ٢٠٠١ المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العدد رقم ٧٧، ص,٢٦

7-Ministere De Pme /Pmi. Rapport Sur L'etat De Secteur Pme/Pmi. Juin. 2000. P 16.

٨ ـ لخلف عثمان ـ مرجع سابق ـ ص ,١٥

٩ـ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ـ مشروع القرار التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي ـ نوفمبر ,١٩٩٨

١٠ـ وثائق مقدمة من وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جوان ٢٠٠٠ ، ص١٦ .

11- Revue Model De Succee De Bourse De Soustraitance , Onudi, 2002, P.12.

12-www.arifonet.com.

١٣ـ مجلة المقاول ـ تصدر عن البورصة الجزائرية للمناولة والصناعة ـ العدد الأول، ٢٠٠٣ ، ص٩ .

14- Revue Model De Succee De Bourse De Soustraitance, Onudi, 2002 P.11.